



**مركز البيدر للدراسات والتخطيط**

**Al-Baidar Center For Studies And Planning**

# الحرب والسياسة في ليبيا واليمن وسوريا

مارينا أوتاوي

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)

## الحرب والسياسة في ليبيا واليمن وسوريا

### مارينا أوتاواي

«المشكلة هي أن السياسة تتطلب وجود أحزاب سياسية، وليس جماعات مسلحة، ولكن مثل هذه الأحزاب السياسية لا وجود لها بالمعنى الحقيقي».

أدت الإحتجاجات عام ٢٠١١ في كل من ليبيا وسوريا واليمن، إلى نزاع مسلح على الفور تقريباً. وسرعان ما تم تهميش المحتجين المدنيين والسلميين إلى حد كبير، كما كان الحال بالنسبة لمعظم الأحزاب السياسية القديمة، حيث كانت موجودة. احتلت السياسة، بمعنى المنافسة غير المسلحة بين مختلف المجموعات، المرتبة الثانية بعد القتال على الأرض، على الرغم من استمرار العملية السياسية الرسمية في سوريا في خضم الحرب والدمار. ولكن في الحلول التي تقترحها المنظمات الدولية والبلدان التي تتدخل لإنهاء هذه الصراعات تضع السياسة في مركز الصدارة، مع كون الانتخابات هي المفتاح إلى العملية الانتقالية. المشكلة هي أن السياسة تتطلب وجود أحزاب سياسية، وليس جماعات مسلحة، ولكن مثل هذه الأحزاب السياسية لا وجود لها بالمعنى الحقيقي. والمأساة بالنسبة لهذه البلدان الثلاثة هي أنها عالقة في وضع متناقض. فالانتصار الصريح لأحد الأطراف أمر مستبعد للغاية، ويتطلب حلاً سياسياً، ولكن العناصر اللازمة لإنجاح الحل السياسي لا تبدو موجودة في هذه المرحلة. سوريا هي الاستثناء المحتمل في أن يكون نظام بشار الأسد قد تمدى أكثر من الأنظمة في البلدين الآخرين في إعادة بسط سيطرته.

فالأحزاب السياسية الفعالة ضرورية لتنفيذ جميع الحلول السياسية المقترحة. وفي حين إنّه لا يوجد شك في أن الأحزاب ستظهر بأعداد مذهلة عند الدعوة إلى إجراء انتخابات والإعلان عن قواعد تسجيل الأحزاب - وهذا ما يحدث دائماً - هناك أسباب للشك في فعالية مثل هذه الجماعات المنظمة على عجل، وإمكانية إبعاد البلدان بعيداً عن الصراع.

على الرغم من أن البلدان الثلاثة تشترك في تاريخ من التحولات السريعة من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح، تليها محاولة شق طريقها للعودة إلى السياسة، إلا أنها مختلفة تماماً معظم النواحي. اليمن هو أفقر البلدان الثلاثة وقد حكمته دائماً أنظمة استبدادية، بشكل منفصل

في شمال وجنوب اليمن وبشكل مشترك بعد عام ١٩٩٠. ومع ذلك، كان للبلد أيضاً حياة سياسية نشطة مع الأحزاب السياسية التي نجت من عقد من الصراع. وسيكون لها على الأرجح دور في التسوية السياسية في المستقبل.

سوريا التي تتمتع باقتصاد أكثر تطوراً وسكان أفضل تعليماً، بل وحتى بعض الخبرة مع الديمقراطية في عشرينيات القرن الماضي، فقد أصبحت حياتها السياسية أقل نشاطاً في العقود الأخيرة. صحيح إن أنظمتها، وخاصة في ظل أسرة الأسد، لم تكن بالضرورة أكثر استبداداً من نظيرتها في البلدان الأخرى قيد المناقشة، ولكنها كانت أكثر كفاءة في فرض السيطرة والحد من المساحة التي قد تتمكن الجماعات الأخرى من البقاء فيها. فالتنظيمات السياسية أقل رسوخاً مما هي عليه في اليمن، ومن الواضح أنها خاضعة للنظام، وبالتالي فهي أقل ميلاً إلى كسر السلطة الاستبدادية للنظام في المستقبل.

إن ليبيا هي الدولة الأكثر صعوبة في التوصيف. فهي غنية نسبياً عندما تتمكن من الحفاظ على القدر الكافي من النظام لاستخراج النفط وإدخاله إلى السوق، ولكن بقية الاقتصاد متخلف للغاية وكذا سكانها يعانون من التدني في الثقافة. ولم يكن لديها أي خبرة تقريباً في الحياة السياسية خلال العقود الأربعة تحت حكم معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١١)، وبالتالي سيكون عليها إعادة تجديد السياسة، وليس استعادتها فحسب من أجل تنفيذ تسوية سياسية. إن الجهود الشجاعة التي بذلتها الأمم المتحدة لإيجاد طريقة للمضي قدماً في هذا البلد المحاصر أسفرت عن وصف عملية لا تتلاءم مع الواقع على الأرض.

## ليبيا

لقد دخلت ليبيا أزمتها الانتقالية في وضع يخلو من السياسات الطبيعية، أي من المنافسة غير المسلحة التي تشوبها القواعد. وبعد مرور عشر سنوات، لم تتمكن حتى الآن من توليد عملية سياسية هادفة، على الرغم من أن الأمم المتحدة كانت تحاول فرض عملية تتجاهل الوضع الحقيقي.

ومثله كمثل كل الحكام المستبدين، سعى معمر القذافي إلى القضاء على المنظمات المستقلة التي قد تحد من سلطاته. فعلى النقيض من أغلب الحكام المستبدين المعاصرين، الذين يحافظون بشكل متزايد على واجهة سياسية للعمليات الديمقراطية بينما يحرصون في الوقت ذاته على بقاء سلطتهم بلا منازع، فقد كان صريحاً إلى حد كبير في التعامل مع رفضه للسياسة العادية كما عمل

على إنشاء نظام سياسي جديد يعتمد ظاهرياً على السيطرة المباشرة من قبل المواطنين.

وقليلون هم الذين يمكنهم فهم ذلك، وفي إطار سعبي إلى التوضيح، تحدثت ذات مرة إلى ملحق سياسي في السفارة الليبية في كندا (لم تكن لدى الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع ليبيا آنذاك) اعترف بابتهاج أنه لا يستطيع مساعدتي لأنه لا يملك أدنى فكرة عن الكيفية التي يفترض أن يعمل بها النظام. فلا الأحزاب السياسية ولا حتى الحزب الوحيد الذي تسيطر عليه الحكومة، كانت بالتأكيد جزءاً من رؤية القذافي.

ولم يمنع غياب التنظيم السياسي اندلاع المظاهرات المناهضة للقذافي في بنغازي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، كما كان يحدث في جميع أنحاء المنطقة العربية. وقد تم استبدال الاحتجاج المدني في غضون أيام بالقتال المسلح بين عناصر الجيش التي بقيت موالية للقذافي وتلك التي انضمت إلى المحتجين وميليشياتهم. وأدت الفوضى إلى تدخل دول الناتو الذي أجازته قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣. وأدى هذا التدخل إلى فرار القذافي وعائلته ثم إلى اعتقال وقتل العقيد القذافي نفسه في أكتوبر/تشرين الأول. وعند هذه النقطة، انتهت مشاركة حلف شمال الأطلسي. ولم تكن أي دولة، وخاصة الولايات المتحدة، راغبة في التزام آخر غير محدود كما هو الحال في أفغانستان والعراق، لذا فقد تركت ليبيا تبحث عن الحلول بمفردها.

«ولم تكن السلطة التنفيذية، بل كانت السلطة في غاية اللامركزية في أيدي البلديات والقبائل وميليشياتها، التي كانت مسلحة بشكل جيد من مخابئ الأسلحة المهجورة التي خلفها نظام القذافي في جميع أنحاء البلاد.»

تعثرت المحاولة الليبية الأولى لتشكيل حكومة مدنية. ولم يتمكن المجلس الوطني الانتقالي، الذي تأسس في مارس / آذار ٢٠١١، من الحكم إلى أن هزم القذافي واستمر نضاله في الأشهر التالية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أجريت انتخابات البرلمان، وهو المؤتمر الوطني العام. فقد تم تنظيم نحو ٣٧٤ حزباً على عجل قبل الانتخابات، لكن اثنين فقط نجحا في الفوز بأكثر من ثلاثة مقاعد: أما تحالف القوى الوطنية الوسطي (والذي يضم نحو ٥٠ مجموعة) فقد فاز ب ٣٩ مقعداً، وحزب العدالة والبناء التابع لجماعة الإخوان المسلمين فاز ب ١٧ مقعداً. ومن غير المستغرب أن هذه المقاعد لم تكن لها أي سلطة. ولم تكن السلطة التنفيذية، بل كانت السلطة في غاية اللامركزية في أيدي البلديات والقبائل وميليشياتها، التي كانت مسلحة بشكل جيد من مخابئ الأسلحة المهجورة التي خلفها نظام القذافي في جميع أنحاء البلاد.

فقد كلف المؤتمر الوطني العام بصياغة الدستور، ولكنه لم يحرز تقدماً يذكر عندما انتهت ولايته في عام ٢٠١٤، وبالتالي ترك الحكومة بلا مبادئ توجيهية. وأعلن المؤتمر الوطني العام أنه لن يتنحى، ولكن في حزيران/يونيو، أجرى المجلس الانتقالي انتخابات لمجلس النواب الجديد، حيث شارك ١٨ في المئة فقط من الناخبين، وتم ترشيحهم جميعاً كمستقلين.

وما حدث بعد ذلك أفضل وصف له هو الفوضى. حيث غادر مجلس النواب المنتخب حديثاً طرابلس عندما اجتاحتها الجماعات المسلحة واستقر في طبرق في الشرق. ورداً على ذلك، أعاد المؤتمر الوطني العام إحياء نفسه وواصل العمل من طرابلس. وهكذا كان للبلد برلمانان متنافسان. وكانت السلطة التنفيذية منقسمة بالتساوي، مع حكومة اختارها مجلس النواب واعترف بها دولياً، وأخرى مرتبطة بالمؤتمر الوطني العام. ومما زاد الأمور سوءاً أن الجيش الليبي كان منقسماً بالتساوي، مع سيطرة الجنرال خليفة حفتر في الشرق بحكم الأمر الواقع، ووجود جيش ليبي قريب من المجلس الوطني العام في طرابلس. كان للجيشين أيضاً مكون كبير من الميليشيات شبه المستقلة، على الرغم من أن الجيش الوطني الليبي تحت قيادة الجنرال حفتر كان على الأرجح الأفضل تنظيمياً. أما حفتر، المساعد السابق للرئيس القذافي والذي نُفي في وقت لاحق إلى واشنطن وتآمر ضد القذافي من هناك، فكان أكثر من مجرد قائد عسكري، كان لديه تطلعات واضحة بأن يصبح الحاكم المقبل لليبيا.

وفي هذا الوضع غير الواعد، تدخل ممثل الأمم المتحدة بشجاعة، محاولاً التفاوض على طريقة للمضي قدماً مع الفصائل المتناحرة. وتمكن في غضون أشهر من حمل البرلمان والحكومتين المتنافستين على الموافقة على تشكيل حكومة وفاق وطني وقبول سلطة مجلس النواب بينما سيشكل المؤتمر الوطني العام بدلاً من ذلك هيئة استشارية هي المجلس الأعلى للدولة. وسوف يتصدر الصرح المترشح مجلس رئاسي من تسعة أعضاء. بعد مفاوضات مطولة، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بدا أن الجماعات جميعها قد قبلت بالاتفاق السياسي الليبي.

وتعثر التنفيذ. تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة، ولكن برز أيضاً مجلس منافس. وقد أنشئت حكومة الوفاق الوطني المتفق عليها ولكنها لم تحظ باعتراف إجماعي. وجاءت ضربة إضافية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ عندما صرح الجنرال حفتر بأن الاتفاق لاغٍ وباطل.

وبعد عام تقريباً، حاول الجنرال حفتر تسوية الأمر عسكرياً. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٩، شن هجوماً على طرابلس والذي فشل في نهاية المطاف، ولكن بعد معارك طويلة شهدت تدخل

الميليشيات من جميع الجهات. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، اعترف حفتر أخيراً بأنه لن يتمكن من احتلال طرابلس، ووافق على اتفاق لوقف إطلاق النار، الأمر الذي فتح الطريق أمام الأمم المتحدة لتجديد جهودها لإحياء الاتفاق السياسي.

في وقت كتابة هذا التقرير، بعد مرور عام على وقف إطلاق النار، تم إحراز بعض التقدم، فقد أنشئت أخيراً حكومة الوحدة الوطنية في آذار/مارس ٢٠٢١ وحصلت على تصويت بالثقة من البرلمانين المتنافسين اللذين اجتمعا في جلسة مشتركة. واتفق التحالفان العسكريان على العمل مع الحكومة الجديدة ومع مجلس الرئاسة، حيث تم تخفيض العدد من تسعة أعضاء إلى ثلاثة. وأخيراً، اتفقت جميع الأطراف على إجراء انتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. إلا أن هشاشة التقدم تأكدت من خلال إلغاء الانتخابات في اللحظة الأخيرة خوفاً من أن تؤدي المنافسة بين المرشحين إلى تجدد القتال. ولا تزال البلاد غارقة بالتنافس بين الفصائل المسلحة والميليشيات، ولا يوجد حتى الآن أي اتفاق بشأن هيكل القيادة المستقبلية للجيش. ولا يزال الجنرال حفتر يحتفظ بالسيطرة على القوات العسكرية في الشرق، على الرغم من إعلانه في أيلول/سبتمبر بأنه سيضع شخصاً آخر في السلطة لمدة ثلاثة أشهر، حتى يوم الانتخابات، من أجل الترشح للرئاسة.

«على أقل تقدير، لديها خارطة طريق، وإن كانت لا تزال تفتقد الكثير من التفاصيل. فهي تركز على إجراء الانتخابات، ولهذا السبب فإنها تثير شكوكاً جدية حول إمكانية تنفيذه على الإطلاق».

إن ليبيا أقرب إلى إيجاد مخرج من الفوضى الحالية مما كانت عليه منذ عام ٢٠١٤. على أقل تقدير، لديها خارطة طريق، وإن كانت لا تزال تفتقد الكثير من التفاصيل. فهي تركز على إجراء الانتخابات، ولهذا السبب فإنها تثير شكوكاً جدية حول إمكانية تنفيذه على الإطلاق. هناك العديد من المرشحين للانتخابات الرئاسية، وجميعهم يشعرون أنهم يستحقون الفوز، من اللواء حفتر إلى نجل القذافي وولي العهد السابق سيف الإسلام، إلى جانب كل سياسي تولى منصباً رفيعاً منذ الانتفاضة وخلافاً. فعندما تجرى الانتخابات البرلمانية، ستفضي إلى تشكيل عدد كبير جداً من الأحزاب السياسية ذات تنظيم ضئيل للغاية وقليل جداً من البرامج. لم يكن أمام الأمم المتحدة خياراً سوى عرض الانتخابات كوسيلة لإعادة ليبيا إلى نوع من النظام. فهي منظمة دولية تلتزم بقيم وقواعد معينة وبالتأكيد لا يمكنها السماح باستمرار الفوضى الداخلية والتدخل الدولي بالاستمرار دون رادع حتى ظهور منتصر. ولكن تظل المشكلة الأساسية قائمة، والحل الذي تفاوضت فيه الأمم

المتحدة بشق الأنفس بعيداً تماماً عن الحالة على أرض الواقع. فلا توجد أي أدوات في جعبة الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الانتقال في بلد لا توجد فيه سياسة.

## اليمن

على الرغم من الحرب والصراع منذ العام ٢٠١٤، حافظ اليمن على حياة سياسية مفعمة بالحياة ومعقدة ونشطة، على الرغم من عدم تحرر أي جهة سياسية من التورط المسلح أو التدخل الإقليمي. كانت الحرب مدمرة، ولكن كانت هناك أيضاً عملية سياسية نشطة لإيجاد حل.

اليمن في حدوده الحالية ليس بلداً موحداً، بل هو اندماج غير مستقر لمختلف المناطق والحركات السياسية والجماعات القبلية. والمكونان الرئيسيان هما اليمن الشمالي والجنوبي، ولا يشكل أيٌّ منهما وحدة متماسكة. كان شمال اليمن تاريخياً تحت سيطرة «الحكم الإمامي»، الذي أطيح به في العام ١٩٦٢ وأدى في نهاية المطاف إلى تشكيل «الجمهورية العربية اليمنية». وقد برز جنوب اليمن في عام ١٩٧٠ عندما تخلى البريطانيون عن السيطرة على مدينة عدن، التي كانوا يحتلوها منذ عام ١٨٣٩ كجزء من الجهود الرامية إلى تأمين الطريق البحري إلى الهند، وعن عدد من الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي إلى الشرق. اليمن الجنوبي، وإلى حد ما وبشكل لا يصدق، أسس حكومة ذات توجه اشتراكي قوي، أطلق على نفسه اسم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» وبالرغم من تاريخهما السابق المتباين، اختارت كل من «الجمهورية العربية اليمنية» و«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» أن تتوحدا في الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٠.

لم تنجح الوحدة، حيث كان الجنوب مستاءً مما اعتبره هيمنة الشمال. اندلعت حرب قصيرة بين شطري البلاد في عام ١٩٩٤، انتهت بهزيمة الجنوب وإعادة فرض الوحدة.

لقد قدمت الجمهورية اليمنية لنفسها زخارف جمهورية حديثة، ذات برلمان منتخب وأحزاب سياسية. وقد أجرت انتخابات في عام ١٩٩٣ ومرةً أخرى في عام ١٩٩٧ بعد صراع عام ١٩٩٤. وكمؤشر على هشاشة الوضع في اليمن، قاطع «الحزب الاشتراكي اليمني» انتخابات العام ١٩٩٧ و هيمن على الجنوب. وقد أدت واجهة العملية الديمقراطية هذه إلى اختيار اليمن في عام ١٩٩٩ لاستضافة مؤتمر للديمقراطيات الصغيرة، بتمويل من وزارة الخارجية الأميركية وبتنظيم من المعهد الديمقراطي الوطني. في الواقع، لم تكن هناك ديمقراطية في اليمن في عام ١٩٩٩، حيث شاهد المشاركون في المؤتمر بأنفسهم كيف يتم نقلهم في أرجاء المدينة في قوافل مدججة بالسلاح في شوارع

مغلقة. كان الرئيس علي عبد الله صالح يدير البلاد أساساً بدعم من الجيش، وحزب «المؤتمر الشعبي العام» وحزب «الإصلاح» بين الحين والآخر، وهو حزب إسلامي كان يحظى أيضاً بدعم بعض القبائل.

وفي عام ٢٠٠٣، تمكن اليمن من إجراء انتخابات برلمانية ثالثة وأخيرة بعد تأخير دام عامين. وقد شارك أكثر من عشرين حزباً، معظمهم لم يحددوا مقاعد. فاز حزب «المؤتمر الشعبي العام» بزعامة صالح بأغلبية المقاعد، ما دفع الأحزاب الأخرى إلى تنسيق جهودها لتصبح معارضة أكثر فاعلية. وابتداءً من العام ٢٠٠٥، انضم حزب «الإصلاح» إلى «الحزب الاشتراكي اليمني» ومنظمات أخرى أصغر في ما عرف باسم «أحزاب اللقاء المشترك»، فشلت محاولة الرئيس صالح لإبقاء حزب «الإصلاح» في صفه ودفعه ضد «الحزب الاشتراكي اليمني».

«لا يمكن احتواء هذا النشاط السياسي في الإطار الذي وضعته المؤسسات الرسمية، لكنه استمر في تجاوز الحدود بين العمل السياسي والعسكري، مما أدى في نهاية المطاف إلى انهيار النظام».

يمكن التوصل إلى عدة استنتاجات من تاريخ هذه الفترة المربكة بشكل لا يصدق والتي لها صلة بالحاضر. فأولاً، لم تكن اليمن موحدة حقاً. و ثانياً، على الرغم من أن البلاد لم تكن حتى ديمقراطية، إلا أنها كانت تعيش حياة سياسية تعددية نشطة، حيث كانت مراكز القوى المتنافسة في الأحزاب السياسية والقبائل والمنظمات القائمة على الهويات الطائفية والأفراد الطموحين. فلا يمكن احتواء هذا النشاط السياسي في الإطار الذي وضعته المؤسسات الرسمية، لكنه استمر في تجاوز الحدود بين العمل السياسي والعسكري، مما أدى في نهاية المطاف إلى انهيار النظام.

وتفاقت الأوضاع غير المستقرة في اليمن في عام ٢٠١١ عندما خرج الطلاب إلى الشوارع في صنعاء. كانت انتفاضة مماثلة لتلك التي تعرضت لها بلدان كثيرة أخرى في ذلك الوقت، لكنها زعزعت التوازن غير المستقر للبلاد. ومع انتشار الاحتجاجات إلى مدن أخرى، وخاصة في الجنوب، فرضت قوات الأمن إجراءات صارمة على المحتجين، الأمر الذي دفع العديد من كبار ضباط الجيش إلى الانحياز إلى المعارضة. وفي شهر مارس/آذار، حاول صالح التفاوض على عرض بالتناحي عن الحكم بعد انتهاء فترة ولايته، وهو العرض الذي لم يُرضِ خصومه. وقد أدى ذلك إلى إطلاق سلسلة من التصريحات من جانب صالح بأنه مستعد لتوقيع اتفاق تسوية اقترحه «مجلس التعاون الخليجي»،

وأن يتنحى، ليتراجع عن قراره في اللحظة الأخيرة. في نيسان/أبريل الماضي، اقترح «مجلس التعاون الخليجي»، وهي المنظمة التي تنتمي إليها الأنظمة الملكية الست في شبه الجزيرة العربية (باستثناء اليمن)، حلاً وسطاً، في شكل اتفاق لتقاسم السلطة لمدة عامين، يتم خلاله عقد مؤتمر للحوار الوطني، يؤدي إلى صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات.

لم تسر الأمور كما كان مخططاً لها. ففي يونيو ٢٠١١، أدى هجوم على القصر الرئاسي إلى إصابة صالح بجروح خطيرة. غادر بعدها إلى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج، وعاد إلى اليمن بعد تعافيه، وأخيراً وقع على خطة «مجلس التعاون الخليجي» في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. وبموجب بنود الاتفاق، بقي صالح في منصبه حتى فبراير/شباط ٢٠١٢، عندما استبدله نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي لفترة مؤقتة بعد انتخابات خاضها من دون معارضة.

عقد مؤتمر الحوار الوطني أخيراً في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. لقد كانت عملية منظمة وجادة. وكان شاملاً، بمشاركة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والقبائل والحركات مثل «الحراك الجنوبي» و «الحوثيين»، وقد تمت مناقشتها أدناه. تم تشكيل لجان تقنية عديدة لمناقشة المشاكل المعقدة، وقد اقترحت في النهاية حلاً فيدرالياً. ولكن الفيدرالية لم تَف بكل المطالب وفشلت في نهاية المطاف. آنذاك كان عدد اللاعبين وجماعات المصالح أكبر مما ينبغي، وكان عدد المؤيدين الأجانب كذلك، ولم يكن كل هؤلاء مهتمين بالتسوية.

أدى ظهور الحوثيين والحركة الانفصالية الجنوبية إلى خلق مشكلة لا يمكن التغلب عليها. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عندما وافق الرئيس صالح على الخطة الانتقالية لـ «مجلس التعاون الخليجي» وعقد «مؤتمر الحوار الوطني»، تنامي نفوذ وأهمية كليهما. وكانا ممثلين في مؤتمر الحوار الوطني، وفي الواقع كان لكل منهما عضو في رئاسة الحوار المؤلفة من تسعة أعضاء، ولكنهم في النهاية لم يروا في الحوار حلاً لمشاكلهم أو استجابة لتطلعاتهم.

وكانت حركة الحوثيين قد بدأت في التسعينيات لتمثيل مظالم قبيلة الحوثي الزيدية في محافظة صعدة شمال البلاد، وكان يقودها حسين الحوثي. وقد ركزت الحركة في الأصل على فساد نظام صالح وإهماله لصعدة، لكنها سرعان ما اكتسبت أهمية دينية وجيوسياسية. إن الزيدية، التي نصبت الإمامة التي حكمت شمال اليمن، في الأصل هي واحدة من الفروع المتعددة للمذهب الشيعي، وقد أثار صعودها قلق جيران اليمن من السنة، الذين رأوا اليد الإيرانية وراء حركة الحوثيين. لقد كان

التورط الإيراني محدوداً في البداية، ولكنه مع نجاح الحركة نما بشكل أكبر. وبالتالي، أصبح التمرد المحلي جزءاً من الصراع السني-الشيوعي الإقليمي والصراع بين إيران والممالك السنية في الخليج. وقد أبقّت الولايات المتحدة على مشاركتها المباشرة ضعيفة، لكن تعاطفها كان ولا يزال مع القوات السنية وضد أي كيان تدعمه إيران.

وبحلول موعد انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، كانت حركة الحوثيين قد انتشرت إلى جزء كبير من الشمال وكانت على وشك احتلال العاصمة صنعاء - وقد فعلت ذلك في أواخر عام ٢٠١٤. وقد أصبحت الحركة قوية للغاية بحيث لم تقبل عرض الحكم لها فقط على مدينتين غير ساحليتين وسط البلد، وهو ما عرضه المؤتمر عليها كجزء من الحل الاتحادي. وكان أحد عوامل نجاح الحوثيين هو تحالفهم مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي كان خارج السلطة ولكنه لم يتركها، وكانت لا تزال لديه قوات موالية له. وفي نهاية المطاف، انهار التحالف مع صالح واغتيل في عام ٢٠١٧، ولكن قوة الحوثيين كانت آنذاك راسخةً وتواصل نموها. وقد أجبرت سيطرة الحوثيين لصنعاء، الرئيس هادي على الفرار إلى السعودية، ومن هناك قام برحلات متفرقة إلى عدن، العاصمة الرسمية المؤقتة. كما تسبب أيضاً في تدخل السعودية والإمارات في الصراع.

في هذه الأثناء، سرعان ما عادت الميول الانفصالية إلى الظهور في الجنوب. واستمر السخط في الجنوب بالتفاقم بعد حرب عام ١٩٩٤، وبحلول عام ٢٠٠٧ كانت المنطقة تزخر بالحركات السياسية التي تترايط بشكل واسع بسبب المظالم ضد الشمال. ولم يُؤدِّ الحل الفيدرالي الذي قدمه مؤتمر الحوار الوطني إلى تهدئة الجنوبيين بأكثر مما هدأ الحوثيين. فقد أصبحت الحركات الجنوبية راسخة للغاية وعازمة على تحقيق طموحاتها الانفصالية. وقد حصلوا أيضاً على دعم خارجي، لا سيما من جانب الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت ترى أن انفصال الجنوب هو بديل أفضل عن استمرار الصراع.

وعلى الرغم من كثرة الحركات الجنوبية لكنها لم تكن متحدة، إلا أن «المجلس الانتقالي الجنوبي» برز بعد العام ٢٠١٧ باعتباره الأكثر نفوذاً. وبحلول عام ٢٠٢١، سيطر هذا التنظيم على معظم المحافظات الجنوبية، تاركاً الحكومة الرسمية المعترف بها دولياً للرئيس هادي، المحاصرة من قبل الحوثيين، من دون أن يحكم جزءاً كبيراً من البلاد.

« بدلا من ذلك، لا تزال اليمن غارقة في مستنقع النفوذ الذي تمارسه جماعات تميل على نحو متزايد إلى الاعتماد على القوة».

فشل مؤتمر الحوار الوطني في نهاية المطاف في توجيه اليمن نحو حل سياسي، ولكن الحل العسكري من خلال انتصار جماعة واحدة ظل أيضاً أمراً مستحيلاً. بدلاً من ذلك، لا تزال اليمن غارقة في مستنقع النفوذ الذي تمارسه جماعات تميل على نحو متزايد إلى الاعتماد على القوة. يواصل الحوثيون القتال لتوسيع المناطق التي يسيطرون عليها، ويدفع المديون ثمن الاقتتال من الجوع والمرض. هادي الذي ما زال رئيساً شكلياً، فانه فعلياً لا يحكم البلاد. وتستمر المملكة العربية السعودية في دعمه على أمل الحد من زيادة قوة الحوثيين وداعميهم الإيرانيين، ولعدم وجود بديل أفضل. والإمارات العربية المتحدة، التي تنأى بنفسها عن السعودية، والتي لم تعد تؤيد الحرب وتعتبر الآن الانفصاليين في الجنوب جزءاً من الحل للمشكلة المستعصية في اليمن.

الولايات المتحدة لا تريد محاربة الحوثيين، لكنها تبقى متورطة في اليمن لقلقها من وجود تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية في أجزاء من الجنوب، وأيضاً بسبب دعم إيران للحوثيين. فبعد عقد من الاضطرابات والحرب، لا يوجد حل يلوح في الأفق.

وطوال هذه الفترة، ظلت السياسة عاملاً. فقد واصلت الأحزاب السياسية تنظيم نفسها والاجتماع وتشكيل التحالفات، وهي تنهار فيما بينها. فقد ظهرت منظمات جديدة مثل «المجلس الانتقالي الجنوبي» وتحولت حركة الحوثيين من تمرد عشائري إلى قوة تنظيمية كبيرة. فكانت خطة «مجلس التعاون الخليجي» و «مؤتمر الحوار الوطني» محاولة للتوصل إلى حلول سياسية تفاوضية للأزمة، لكنهما فشلا، حيث تغيرت قوة الجهات الفاعلة المختلفة. وفي هذه العملية، فإن عدد الجهات الفاعلة المسلحة والسياسية التي سيتعين استيعابها إذا ما أريد التوصل إلى حل في أي وقت من الأوقات ما زال يتزايد، مما يجعل السياسة أكثر أهمية من أي وقت مضى ويكون الحل بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى.

## سوريا

منذ عام ٢٠١١، شهدت سوريا سلسلة من الصراعات الكارثية، قبل عام ٢٠١١، كان عدد السكان السوريين يقدر بنحو ٢٢ مليون نسمة. وبحلول عام ٢٠٢١، قام حوالي ٦,٦ مليون

منهم باللجوء إلى خارج سوريا، معظمهم في البلدان المجاورة، كما لجأ مليون منهم إلى أوروبا. واضطر أكثر من ستة ملايين آخرين إلى هجر ديارهم ويعتبرون من الأشخاص النازحين داخلياً.

«بدأت سوريا مستعدة للعودة إلى العمل كالمعتاد - على الرغم من أنها فقدت أكثر من ستة ملايين لاجئ وشاهدت اقتصادها مدمراً والعديد من المناطق تحولت إلى أنقاض».

ولكن على الرغم من الأزمة التي بدأت في بعض الأحيان وكأنها بلغت أبعاداً مستوحاة من الكتاب المقدس، أصرت حكومة بشار الأسد على الحفاظ على واجهة للعملية السياسية المنتظمة، حتى عندما فقدت السيطرة على قسم كبير من البلاد. بحلول العام ٢٠٢١، استعاد النظام السيطرة على جزء كبير من أراضيه وبدأ أن العديد من الدول التي كانت تأمل أو تحاول جاهدة التسبب في زوال بشار مستعدة لقبول حقيقة أن النظام باقٍ، وتحاول إعادة بناء علاقات طبيعية معه. ويبدو أن البلدان والمنظمات الدولية التي حاولت أن تقترح سبيلاً للخروج من الصراع ووضع عملية يمكن من خلالها إقامة نظام حكم جديد قد تخلت عن تلك الجهود. فهم كانوا يقبلون أن الأسد سوف يعيد تأكيد سيطرته ببساطة، من دون مفاوضات مع معارضيه وتوسط دول أخرى أو منظمات دولية. بدأت سوريا مستعدة للعودة إلى العمل كالمعتاد، على الرغم من أنها فقدت أكثر من ستة ملايين لاجئ وشاهدت اقتصادها مدمراً والعديد من المناطق تحولت إلى أنقاض.

بدأ الصراع في مارس/آذار ٢٠١١ باحتجاج للشباب المؤيدين للديمقراطية في جنوب مدينة درعا. رد النظام كان قوياً للغاية، وتصاعدت الأمور من هناك. وبحلول أيلول/سبتمبر، كانت الميليشيات المسلحة المنظمة تعمل في كل مكان. في الماضي، تم تهميش المعارضين السياسيين للنظام، وكان العديد منهم في المنفى، كما فعل بالمظاهرين. فشلت محاولات تنظيم المعارضة في المجلس الوطني السوري وتشكيل جيش سوري حر في خلق معارضة موحدة. في الفترة الأولى، كانت العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة، تريد رؤية نهاية نظام الأسد، ولكن ترجمة هذه الرغبة إلى دعم ملموس أثبتت صعوبة الأمر. وكانت المعارضة منقسمة، مع درجة عالية من الطائفية التي ألّبت السنة ضد الأقلية الشيعية العلوية التي اعتمد عليها الأسد. علاوة على ذلك، سرعان ما برزت التنظيمات الإسلامية باعتبارها المعارضة الأكثر فعالية للنظام، ما جعل العديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة، تتردد في تقديم الدعم لمعارضى الأسد خوفاً من تمويل المتطرفين.

تأسست إحدى المنظمات المتطرفة، وهي جبهة النصرة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢،

وسرعان ما رسخت نفسها، فقاومت في البداية برنامجها الإسلامي وعززت بدلاً من ذلك سمعتها كجماعة نزيهة لم تكن تعتدي على السكان المدنيين. أدى هذا النجاح إلى تورطها في صراع مع تنظيم (داعش) الذي كان في الأصل فرعاً من تنظيم «القاعدة» وتحول إلى تنظيم منفصل.

في المنافسة انتصر تنظيم «داعش». وتم إخراج «جبهة النصرة» من شرق العراق في منتصف عام ٢٠١٤، في حين عزز التنظيم موقعه هناك، واحتل الموصل، وأعلن ولادة الخلافة من جديد، التي امتدت إلى سوريا والعراق. وفي ذروة قوته، سيطر هذا التنظيم على حوالي ثلث الأراضي السورية و ٤٠ في المئة من العراق. استمرت جبهة النصرة في العمل في الجزء الشمالي الغربي من سوريا، وانقسمت مراراً إلى فصائل وفصائل ذات أسماء متغيرة باستمرار.

حارب بشار على كل الأصدقاء دون النظر إلى مصير السكان المدنيين أو الأضرار المادية والاقتصادية التي ألحقها ببلاده. ومع ذلك، استمرت سوريا في التفكك. حيث استولى تنظيم «داعش» على مناطق عديدة، وكذلك فعل الأكراد السوريون والذين طالما كانوا أقلية مستاءة حُرمت من الاعتراف والمواطنة من قبل الحكومة السورية، فاستغلوا ضعف بشار لإنشاء منطقة حكم ذاتي في الشمال الشرقي من سوريا على طول الحدود التركية. وبحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، نجحوا في السيطرة على العديد من البلدات ذات الغالبية الكردية دون مقاومة تذكر من الجيش السوري، مما دفع بعض المحللين إلى الاعتقاد بأنها أبرمت اتفاقاً مع بشار. وفي عام ٢٠١٤، أعلن الأكراد عن منطقة حكم ذاتي خاصة بهم أطلق عليها في البداية اسم «روج آفا» ثم لاحقاً سميت «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا».

فالمقاومة الكبرى لتشكيل المنطقة الكردية لم تأت من الحكومة السورية، بل أتت من تنظيم «داعش»، الذي سعى إلى السيطرة على المنطقة نفسها. وكان القتال شرساً، مع موجات متتالية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ومع تحول المعركة إلى بلدة كوباني في أواخر عام ٢٠١٤ التي أصبحت رمزاً للمقاومة الكردية. وفي نهاية المطاف، عزز الأكراد سيطرتهم في الجزء الشمالي الشرقي، في حين بقي تنظيم «داعش» في مناطق أبعد جنوباً. وبعد ذلك تم إزالته من الرقة، عاصمتهم السورية، في أواخر عام ٢٠١٧ من قبل قوات سوريا الديمقراطية، وهي قوة ذات غالبية كردية مسلحة ومدعومة من الولايات المتحدة. وبحلول مارس/آذار ٢٠١٨، فقد تنظيم داعش السيطرة على الأراضي التي احتلها في العراق وانتهت خلافته ككيان إقليمي، وبالرغم من ذلك يستمر وجوده وعمله.

منذ البداية، جذب الصراع في سوريا الدول المجاورة، فضلاً عن القوى العظمى. فقد أنقذ نظام الأسد بفضل التدخل العسكري السياسي والدبلوماسي من روسيا، التي كانت تحاول إعادة تأكيد وجودها في الشرق الأوسط، ومن إيران، التي كانت سوريا حلقة بالغة الأهمية في مسعاها لفتح ممر شيعي إلى البحر الأبيض المتوسط. فحزب الله اللبناني، الذي أسسته إيران ومولته وبالتالي فهو مدين لها، وقدم دعماً مهماً على الأرض، كما قدمت ميليشيات أخرى تدعمها إيران والمترنقة الروس.

كان الدعم الخارجي مهماً لبقاء نظام الأسد، لكن تشرذم المعارضة ساعد أيضاً، إلى جانب تفكك الداعمين الخارجيين لمختلف الجماعات. فقد استمرت المعارضة العلمانية الرسمية الممثلة في «المجلس الوطني السوري» و«الجيش السوري الحر» في استقطاب دعم متردد من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض الدول الأوروبية الأخرى، التي كانت تتمنى لو ترى نهاية أنظمة الأسد ولكنها كانت تخشى من تمكين الإسلاميين دون قصد.

كما دعمت تركيا المعارضة في الأصل، بما في ذلك لفترة من الزمن من خلال السماح لمجندي تنظيم «داعش» القادمين من أوروبا والقوقاز بعبور أراضيها للوصول إلى سوريا. ومع ذلك، تخلت أنقرة في نهاية المطاف عن فكرة المساعدة في الإطاحة بالأسد، مركزة بدلاً من ذلك على ضمان ألا تكون المنطقة الحدودية الكردية التي تتمتع بالحكم الذاتي مثلاً للانفصاليين الأكراد في تركيا. حظيت «جبهة النصرة»، وقبلها «تنظيم داعش»، بدعم واسع من المنظمات المتطرفة في العالم العربي وأوروبا، مما ساعد على إرسال مئات المقاتلين إلى سوريا والعراق. وقد أبقّت إسرائيل عيناً حذرة على أنشطة إيران، وتدخلت فعلياً في بعض الأحيان لقصف قوافل مسلحة تعمل بالقرب من حدودها.

وقد تم استكمال الدعم العسكري الخارجي المقدم إلى كل من الأسد وأعدائه بعدد من التعهدات الدبلوماسية لإنهاء الأعمال العدائية واستعادة الاستقرار. وبالفعل في عام ٢٠١٢، حاول الأمين العام للأمم المتحدة عقد محادثات حول الأزمة السورية، ولكن عملية جنيف، كما كانت تسمى المبادرة، فشلت على الرغم من أنها لم تحمل. وفي عام ٢٠١٤، عقدت المزيد من المحادثات، ما أسفر في نهاية المطاف عن تشكيل «الهيئة العليا للمفاوضات» الموحدة من قبل المعارضة السورية العلمانية. لقد عرقلت حدة القتال ضد «داعش» عقد اجتماع مقرر في ٢٠١٦ لعملية جنيف. وبحلول عام ٢٠١٧، استؤنفت المفاوضات، ولكن على مسارين متوازيين، فمع استمرار

عملية جنيف، تم إطلاق عملية أستانا المنافسة برعاية روسيا وتركيا وإيران. وقد توخت عمليتنا جنيف وأستانا إجراء مفاوضات بين الحكومة والمعارضة تفضي إلى نظام سياسي جديد وانتخابات جديدة. وعلى الرغم من عدم تحقيق نتائج ملموسة، عقدت عملية أستانا جولتها السادسة عشرة من المحادثات في تموز/يوليو ٢٠٢١. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، عقد اجتماع آخر في جنيف لمناقشة مسودة أخرى للدستور في سوريا.

في غضون ذلك، كان بشار الأسد يمضي قدماً في خطه لإنهاء الصراع. فمن ناحية، استخدم القوة بلا رحمة. ومن ناحية أخرى أصّر على استمرار العملية السياسية دون تغيير رغم الصراع والاعتقالات وفقدان الأراضي والمفاوضات الدولية. فقد أجرى انتخابات رئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، في أعقاب المتطلبات الصارمة للدستور السوري الذي ينص على فترة رئاسية مدتها سبع سنوات. كما أجرى انتخابات برلمانية بحسب دورتها الاعتيادية لكل ٤ سنوات، في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٦ و ٢٠٢٠. وقد رفض المراقبون الأجانب والمحليون على حد سواء هذه الانتخابات باعتبارها مهزلة، بل إنها كانت خاضعة للسيطرة التامة ومن المؤكد أنها ستعيد النتائج التي كان يريد الأسد تحقيقها. غير أنها كانت مهمة للغاية كإعلان عن نية النظام ليس فقط التثبيت بالسلطة، بل تجاهل الجهود الدولية من قبل الأعداء والموالين على حد سواء لإعادة هيكلة النظام السياسي.

في وقت كتابة هذه السطور، بدا أن بشار الأسد هو الفائز. لقد سيطر على أراضٍ أكثر من أي وقت مضى منذ العام ٢٠١١، ودخلت المعارضة السياسية في حالة من الفوضى، وتحولت المعارضة العسكرية إلى جيوب من المقاومة حول إدلب وفي أجزاء من «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» (روج آفا). مما لا شك فيه أن سوريا قد تضررت بشدة بسبب القتال، وأصبح الاقتصاد مدمراً، وارتفع عدد اللاجئين والنازحين أكثر من أي وقت مضى. ولكن بشار أنقذ نفسه ونظامه، وكانت سوريا بزعم الكثيرين تعود إلى العالم العربي.

لا يسعنا إلا التكهن في هذه المرحلة ما إذا كان بشار الأسد سيكون مستعداً في نهاية المطاف لقبول بعض الإصلاحات السياسية لجعل النظام أكثر قبولاً على الصعيد الدولي، ولكن من المرجح أن تكون هذه التغييرات شكلية في أحسن الأحوال. فالنظام الذي لم يتردد في إلقاء البراميل المتفجرة وغاز الأعصاب على شعبه، وفي تدميره للبلاد من أجل البقاء في السلطة، من غير المرجح أن يقدم تنازلات كبيرة عندما يتوقف الضغط.

وبالتالي، ستبقى الأحزاب السياسية السورية على الأرجح كما كانت منذ عقود. حزب البعث المهيمن هو صاحب القرار، عدد من الأحزاب الصغيرة المتحالفة مع حزب البعث، والتي تشارك في الانتخابات ولكنها بالتأكيد لا تتحدى النظام، والمعارضة السياسية المنفية العاجزة في نهاية المطاف، وكعنصر جديد وربما مؤقت، فهناك جيوب للمقاومة المسلحة والسيطرة المحلية. الوحيد بين الدول التي أدت فيها الانتفاضات إلى صراع، يظهر النظام السوري هو السائد.

### استنتاجات

ومن الواضح أن السياسة سوف تحتل مكانها حتماً في مستقبل هذه البلدان الثلاثة التي تمزقها الصراعات. ولكن السياسة أيضاً ليست حلاً بالضرورة. السياسة في سوريا خاضعة لبشار الأسد وهي كما يريدونها أن تكون، فهي ليست بعملية تمثل مطالب جميع السوريين. وفي البلدين الآخرين، لا يوجد منتصرون لفرض سياساتهم، ولكن العملية السياسية الديمقراطية التي يتخيلها الغرباء تبدو بعيدة كل البعد عن الواقع على الأرض والتي ربما لا تقدم حلاً أيضاً.

إن ضعف الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات، فضلاً عن غياب ثقافة الأحزاب السياسية القوية في البلدان الثلاثة تظل العوامل المفقودة لنجاح الانتقال من الصراع المسلح إلى السياسة.

### المصدر:

<https://www.wilsoncenter.org/article/war-and-politics-libya-yemen-and-syria>